



الرباط، في 06 ديسمبر 2022

م ن ط / ق د ت / م ت ق ن ط / 2022 / 1.0.7.6

### مذكرة تقديمية

مشروع قرار مشترك لوزير النقل واللوجستيك ووزيرة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة رقم..... صادر في.....  
بتغيير القرار المشترك لوزير التجهيز والنقل وكتاب الدولة لدى وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلف بالماء البيئة  
رقم 2835.10 الصادر في 19 من محرم 1432 (25 ديسمبر 2010) بتحديد شروط المصادقة على المركبات فيما يتعلق  
بانبعث الملوثات وفقا لمتطلبات المحرك من الوقود

في إطار جهود المملكة الرامية إلى حماية البيئة ومكافحة التغيرات المناخية، وتطبيقا لمقتضيات المادة 24 من المرسوم رقم 2.10.421 الصادر في 20 من شوال 1431 (29 سبتمبر 2010) والتي تنص على وجوب عدم انبعث أي دخان أو غازات سامة أو مسببة للتآكل أو ذات رائحة من المركبات بمحرك، على نحو من شأنه إزعاج السكان، أو الإضرار بالصحة والسلامة العموميتين أو الإضرار بالبيئة، تم تغيير وتتميم القرار المشترك لوزير التجهيز والنقل وكتاب الدولة لدى وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلف بالماء والبيئة رقم 2835.10 بتحديد شروط المصادقة على المركبات فيما يتعلق بانبعث الملوثات وفقا لمتطلبات المحرك من الوقود بالقرار رقم 2251.21 الصادر في 5 غشت 2021. حيث تم من خلال هذا الأخير اعتماد معايير جديدة أكثر صرامة، على أن تدخل مقتضياته حيز التنفيذ ابتداء من فاتح يناير 2023 بالنسبة لعمليات المصادقة الخاصة بمركبة بمحرك من الصنف M وN، وابتداء من فاتح يناير 2024 بالنسبة لعمليات التسجيل الخاصة بمركبة بمحرك من الصنف M وN.

غير أنه وفي سياق الحوار المنظم مع مهني قطاع النقل الطرقي وكذلك مع مصنعي ومستوردي المركبات ذات الوزن الثقيل، طلب من وزارة النقل واللوجستيك تأجيل تطبيق مقتضيات القرار المشترك السالف الذكر. حيث أنه، وحسب المهنيين، سيتسبب هذا القرار في زيادة أسعار المركبات الجديدة، علما أن القطاع يعاني حاليا من تبعات الأزمة العالمية وتداعياتها على سلاسل التوريد وارتفاع سعر صرف الدولار وارتفاع أسعار الوقود والتضخم بصفة عامة، علاوة على التداعيات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن جائحة "كورونا"، مما من شأنه أن يؤثر سلبا على القدرة الشرائية للمواطنين.

اعتبارا لما سبق، تم إعداد مشروع هذا القرار المشترك بهدف تأجيل دخول مقتضيات المادة 3 من القرار رقم 2835.10 ب 24 شهرا فيما يتعلق بعمليات المصادقة، و 36 شهرا فيما يتعلق بعمليات التسجيل، وذلك فيما يخص المركبات من الصنف M2 وM3 وN1 وN2 وN3. أما فيما يتعلق بالمركبات من الصنف M1 (السيارات الخاصة الخفيفة)، والتي تشكل أزيد من 67% من الحظيرة الوطنية للمركبات، وتمثل الحصة الأكبر من التنقلات داخل المجال الحضري، فلن يشملها أي تغيير.

تلكم هي الغاية من مشروع هذا القرار.

وزير النقل واللوجستيك  
محمد عبد الجليل

3379-22

قرار مشترك لوزير النقل واللوجستيك ووزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة رقم ... صادر في  
..... بتغيير القرار المشترك لوزير التجهيز والنقل وكاتب الدولة لدى وزيرة الطاقة والمعادن والماء  
والبيئة المكلف بالماء والبيئة رقم 2835.10 الصادر في 19 من محرم 1432 (25 ديسمبر 2010) بتحديد  
شروط المصادقة على المركبات فيما يتعلق بانبعاث الملوثات وفقا لمتطلبات المحرك من الوقود

المملكة المغربية  
-----  
وزارة النقل واللوجستيك

وزير النقل واللوجستيك،

ووزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة،

بناء على القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم  
1.10.07 بتاريخ في 26 من صفر 1431 (11 فبراير 2010) كما تم تغييره وتتميمه، ولاسيما المواد من 45 إلى  
52 منه؛

وعلى المرسوم رقم 2.10.421 الصادر في 20 من شوال 1431 (29 سبتمبر 2010) بتطبيق أحكام القانون  
رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق بشأن المركبات، كما تم تغييره وتتميمه، ولاسيما المادتين 24  
و89 منه؛

وعلى قرار وزير التجهيز والنقل رقم 2730.10 الصادر في 19 من محرم 1432 (25 ديسمبر 2010) بشأن  
المصادقة على المركبات وعناصرها وتوابعها كما تم تغييره وتتميمه؛

وبعد الاطلاع على القرار المشترك لوزير التجهيز والنقل وكاتب الدولة لدى وزيرة الطاقة والمعادن والماء  
والبيئة المكلف بالماء والبيئة رقم 2835.10 الصادر في 19 من محرم 1432 (25 ديسمبر 2010) بتحديد  
شروط المصادقة على المركبات فيما يتعلق بانبعاث الملوثات وفقا لمتطلبات المحرك من الوقود، كما تم  
تغييره وتتميمه.

قررا ما يلي:

المادة الأولى

تغير على النحو التالي مقتضيات المادة الثالثة من القرار رقم 2835.10 السالف الذكر:

"المادة الثالثة:

يدخل هذا القرار حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

غير أن مقتضياته تطبق بالنسبة لكل عملية مصادقة خاصة بمركبة ذات محرك ابتداء:

- من فاتح يناير 2023، بالنسبة للمركبات من الصنف M1.
- من فاتح يناير 2025، بالنسبة للمركبات من الصنف M3، M2، N1، N2 و N3.

ولا يمكن تسجيل كل مركبة ذات محرك لا تستجيب لمقتضيات هذا القرار، ابتداء:

- من فاتح يناير 2024، بالنسبة للمركبات من الصنف M1.
- من فاتح يناير 2026، بالنسبة للمركبات من الصنف M3، M2، N1، N2 و N3.

تأشيرة  
الأمين العام للحكومة

تدخل مقتضيات الفقرة الثانية ... فاتح يناير 2025"

المادة الثانية

ينشر هذا القرار المشترك في الجريدة الرسمية

وحرر بالرباط في.....

وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة

~~وزارة الانتقال الطاقى والتنمية  
المستدامة~~  
ليلى بنعلي

وزير النقل واللوجستيك

~~وزير النقل و اللوجستيك~~  
محمد عبد الجليل